EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

الدعم القانوني للصحفيين
(مايو 2020)

(النشرة الشهرية)

الناشر

المرصد المصري للصحافة والإعلام

وحدة المساعدة والدعم القانوني

إعداد وتحرير

مصطفى محمود

إيناس إمام

نسمة الخطيب

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

مقدمة

يتعرض الصحفيون لانتهاكات عدة؛ منها ما قد يهدد قدرتهم على نقل الأنباء والمعلومات إلى الجمهور بمهنية وحيادية, ومنها ما يطول الصحفيين ذاتهم وسلامتهم الشخصية, أو يطول ذويهم وأسرهم ويعرضهم للخطر أو يتركهم لمصير مجهول, وتتنوع تلك الانتهاكات من حيث القائم بها, وتتدرج من حيث خطورتها؛ فقد يقع على الصحفيين انتهاكات من قِبل المؤسسات التي يعملون بها كالفصل التعسفي، أو من قِبل السلطات وأجهزة الدولة كالاحتجاز أو الاتهام بنشر أخبار كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسلم العام, وغيرها من التهم الفضفاضة.

ولا شك أن تقديم الدعم القانوني للصحفيين والإعلاميين يمثل خطوة أساسية في محاولة توفير بيئة أكثر احترامًا ودعمًا لحرية الصحافة والإعلام في المجتمع؛ فهؤلاء المدافعون عن حق المجتمع في المعرفة, هم أيضًا في حاجة إلى من يدافع عنهم وعن حقهم في نقل المعرفة, وهذا الدعم بمثابة رسالة للصحفيين والإعلاميين للتذكرة بأنكم لستم وحدكم وأننا ندعمكم لنيل حقوقكم. كما من شأنه الوقوف إلى جانب الصحفيين والإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات –بحكم عملهم في المهنة– حتى يكونوا أكثر قدرة على المثابرة, والالتزام بالمهنية قدر المستطاع, والعمل دون خوف أو ترهيب.

وبناءً على ما سبق, وإيمانًا منَّا بالحق الكامل للصحفيين والإعلاميين في أن يجدوا ظهيرًا يدافع عنهم وعن حريتهم, ويقدم لهم الدعم القانوني والمعنوي، فإننا نقوم في ''المرصد''، بتقديم الدعم القانوني لكل قضايا الصحفيين والإعلاميين في جمهورية مصر العربية.

أولًا: الأهداف والمنهجية.

تهدف هذه النشرة إلى تسليط الضوء على قضايا الصحفيين والإعلاميين التي استجدت أو التي لازالت متداولة أمام المحاكم, وآخر التطورات بها وصور الدعم التي قدمتها وحدة المساعدة والدعم القانوني بالمرصد المصري للصحافة والإعلام لهذه القضايا, حيث يقدم المرصد 3 أنواع من الدعم:

- **الدعم القانوني المباشر:** التمثيل القانوني للصحفيين عن طريق حضور الجلسات والتحقيقات, وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي عنهم, وإعداد المذكرات والأوراق القانونية, وتقديم المستندات اللازمة, وكذلك القيام بالإجراءات القانونية اللازمة في مواعيدها, والطعن على الأحكام الصادرة ضد الصحفيين بكافة طرق الطعن.
- **الدعم القانوني غير المباشر:** عن طريق التواصل مع محاميي الصحف والصحفيين, وتقديم المساعدة القانونية إذا لزم الأمر, وكذلك التواصل مع أعضاء نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين أو محامييها لتقديم المساعدة القانونية, أو عن طريق متابعة آخر تطورات قضايا الصحفيين بالمحاكم بشكل دوري.
- **المتابعة الإعلامية:** وذلك بالمتابعة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة لقضايا بعض الصحفيين والإعلاميين الذين لم نتمكن من التواصل المباشر أو غير المباشر معهم أو مع محامييهم, والنشر بشكل دوري عن آخر التطورات فيها.

ومن خلال هذه النشرة نقوم برصد القضايا المنظورة أمام المحاكم والنيابات ضد الصحفيين والإعلاميين, والتي تم اتخاذ إجراءات بشأنها في الفترة من 1 إلى 31 مايو 2020, ثم نقوم بعرض القضية والتطورات التي حدثت بها, والدور الذي قام به "المرصد" تجاه هذه القضية, وتنتهي النشرة باستنتاجات وخاتمة.

ثانيًا: القضايا المنظورة في المحاكم التي تم اتخاذ إجراءات بشأنها خلال شهر مايو.

الأسبوع الأول (1 – 7 مايو)

1- **رقم القضية:** (رقم 502 لسنة 2020) مستعجل القاهرة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مروة نبيل عبد الفتاح.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة النهار (شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع).
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
تفاصيل القضية: تنفيذًا للحكم الذي حصلت عليه الصحفية مروة نبيل في القضية رقم 641 لسنة 2017 والمقيدة برقم 1032 لسنة 136 ق، والتي تم الحكم فيها بإلزام المدعى عليه بصفته (جريدة النهار) بأن يؤدي للمدعية مبلغ وقدره 5 آلاف جنيه، تعويضًا عما لحقها من أضرار مادية وأدبية من جراء الإنهاء التعسفي لعلاقة العمل، ومبلغ وقدره ألف جنية مقابل مهلة الإخطار، ومبلغ وقدره ألف و255 جهنيه مقابل رصيد الإجازات.
مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم المرصد، بإجراءات التنفيذ وأثناء التنفيذ تم عمل الإشكال المقام من محمد سليمان علي، مدير التحرير، ضد مروة نبيل عبد الفتاح وقيد برقم 502 لسنة 2020 الدائرة الثانية مستعجل القاهرة رول 2 جلسة الأحد 22 مارس.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية مستعجل محكمة عابدين.
آخر تطورات القضية: في 3 مايو 2020 قررت الدائرة الثانية مستعجل القاهرة تأجيل نظر الإشكال المقيد برقم 502 لسنة 2020 لجلسة 31 مايو 2020 أجل إداري تطبيقًا لقرار وزير العدل بتعليق الجلسات بالمحاكم، وذلك في الإشكال المقام من محمد سليمان، مدير تحرير الجريدة، ضد مروة نبيل عبد الفتاح.

2- **رقم القضية:** (4295 لسنة 136 ق) استئناف عالي عمال الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد عبده.
المهنة بالتفصيل: صحفي بجريدة ''العالم اليوم".
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: فُوجئ صحفيو جريدة ''العالم اليوم" البالغ عددهم 45 صحفيًا, بتاريخ 8 أكتوبر 2018, بفصلهم تعسفيًا من قِبل إدارة الجريدة. بدأت الأزمة في 31 أغسطس 2014 حينما قررت الإدارة غلق الجريدة دون إبلاغ نقابة الصحفيين, والعاملين بالجريدة, ما يعد إجراءًا غير قانوني. وظل العاملين بالجريدة يعملون بها دون علمهم بإغلاقها حتى عام 2018, حين توجه عدد من الصحفيين بالجريدة إلى التأمينات الاجتماعية, على إثر إبلاغ مالكي الصحيفة لهم برغبتهم في إغلاق الشركة المالكة للصحيفة, لكنهم فُوجئوا بإيقاف الشركة بأثر رجعي منذ أغسطس 2014. وعلى إثر ذلك انتقل عدد من مفتشي التأمينات الاجتماعية إلى الجريدة لإثبات واقعة استمرار العمل بها وذلك على خلاف الثابت بمكتب التأمينات التابع لمقر الشركة, وبعد انصرافهم قامت إدارة الصحيفة بتدوين أسماء بعض الصحفيين وطردهم من مقر الجريدة, والتعدي على أحد الصحفيين بالضرب.
حرر الصحفيون محضر بالواقعة, قُيد برقم 8723 لسنة 2018 إداري العجوزة, لإثبات واقعة الفصل التعسفي, والتعدي عليهم بالضرب والسب. إلا أنهم فوجئوا بتحرير محضر ضدهم بتهمة تعدي الصحفيين على أحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة. وحرر الصحفيون المفصولون شكاوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي, وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكاوى إلى المحكمة المختصة.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي, وقد حضر أحد محاميّ ''المؤسسة" مع صحفيي ''العالم اليوم" منذ بدء الواقعة, وتابع تحرير محاضر إثبات واقعة الفصل التعسفي, وشكاوى مكتب العمل حتى إحالة الدعوى إلى المحكمة, وقام بالحضور أمام محكمة أول درجة, إلى الاستئناف, وإبداء الدفاع الشفهي والكتابي, وتقديم المستندات والأوراق القانونية اللازمة.
وطُلب حجزها من قبل محامي المرصد وحجزت للحكم 5 أبريل 2020 للحكم وإيداع المذكرات قبل تاريخ الحكم.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الرابعة استئناف عالي عمال (55 سابقًا), المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
آخر تطورات القضية: في 3 مايو 2020, قررت الدائرة 55 استئناف عالي عمال الجيزة سابقًا (الرابعة حاليًا) مد أجل النطق بالحكم لجلسة 2 يونيو 2020 للحكم.

3- **رقم القضية:** (رقم441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: يسري مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر بموقع صحيفة تواصل السعودية, والمندوب الإعلامي لجريدة الحرية والعدالة بالرئاسة والبرلمان سابقًا.
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيا (طرة سابقًا).
تفاصيل القضية: بتاريخ 16 أبريل 2019 قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على ''يسري'' من مطار القاهرة, أثناء توجهه لأداء مناسك العمرة بالمملكة السعودية, وظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا في3 يوليو 2019 وتم التحقيق معه بالقضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, والمعروفة إعلاميًا بـ ''المحور الإعلامي لجماعة الإخوان''، وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ولم يتم استدعاء الصحفي لاستكمال التحقيقات مرة أخرى, ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور, بث ونشر أخبار كاذبة.
وطُلب حجزها من قبل محامي المرصد وحجزت للحكم 5 أبريل 2020 للحكم وإيداع المذكرات قبل تاريخ الحكم.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبسه أمامها, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامي ''المرصد'' بالحضور مع الصحفي منذ أول جلسة تجديد, وقام بتقديم الدفاع الشفهي والكتابي, والطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.
آخر تطورات القضية: في 5 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجة, تجديد أمر حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي 6 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة برئاسة المستشار معتز خفاجة تجديد حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4- **رقم القضية:** (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: معتز ودنان.
المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع هاف بوست عربي.
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني: إخلاء سبيل بضمان محل إقامته.
تفاصيل القضية: بتاريخ 16 فبراير 2018, أُلقي القبض على ''ودنان" من محيط منطقة المنيب, بعد توقيف سيارة كان يستقلها بصحبة أفراد من عائلته, وذلك بعد إجرائه حوار صحفي مع المستشار هشام جنينة, الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات, نُشر بموقع ''هاف بوست عربي" بتاريخ 11 فبراير 2018, وبتاريخ 20 فبراير 2018 تم عرض ''ودنان" على نيابة أمن الدولة العليا لأول مرة, بتاريخ 7 مايو 2020 وبعد أن قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل معتز ودنان بضمان محل إقامته في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا. وأثناء استكمال إجراءات إخلاء سبيله, فوجئ محامي المرصد بتاريخ 9 مايو 2020 بالتحقيق مع ''ودنان" بتهمة الترويج لارتكاب أعمال إرهابية, وتمت إعادة تدويره وظهر في نيابة أمن الدولة بتاريخ 9 مايو 2020 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات , ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم تجديد حبسه أمامها. ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: يقوم محامي ''المرصد" بالحضور مع الصحفي منذ أولى جلسات تجديد أمر حبسه, وتقديم الدفاع الشفهي والكتابي, وتقديم الطلبات والمستندات اللازمة لتحقيق دفاعه.
آخر تطورات القضية: في 6 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجة, تجديد أمر حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات, وفي 7 مايو قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيله بضمان محل إقامته.

5- **رقم القضية:** (رقم 441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.
المهنة بالتفصيل: صحفي حر.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: إخلاء سبيل بضمان محل إقامته.
تفاصيل القضية: بتاريخ 4 فبراير 2018, ألقت قوات الأمن القبض على "الأعصر" من سيارة أجرة كان يستقلها بمحيط منطقة شارع فيصل, ثم ظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا في 15 فبراير 2018, وخضع للتحقيق على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, ثم استكملت نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات معه بتاريخ 21 فبراير 2018, وقررت حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وبتاريخ 7 مايو 2020 قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيله بضمان محل إقامته, وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء سبيله بقسم الفيوم, أعيد تدويره وظهر بنيابة أمن الدولة بتاريخ 9 مايو 2020, على ذمة قضية جديدة, تحمل الرقم 1898 لسنة 2019, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات , ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور, وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا. ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 6 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة برئاسة المستشار معتز خفاجة, تجديد أمر حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي 7 مايو قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيله بضمان محل إقامته.

الأسبوع الثاني (8 – 14 مايو)

6- **رقم القضية:** (رقم 1898 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: معتز ودنان.
المهنة بالتفصيل: صحفي بموقع هاف بوست عربي.
نوع جهة العمل: موقع أجنبي خاص.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ 16 فبراير 2018, أُلقي القبض على "ودنان" من محيط منطقة المنيب, بعد توقيف سيارة كان يستقلها بصحبة أفراد من عائلته, وذلك بعد إجراءه لحوار صحفي مع المستشار هشام جنينة, الرئيس السابق للجهاز المركزي للمحاسبات, نُشر بموقع "هاف بوست عربي" بتاريخ 11 فبراير 2018, وبتاريخ 20 فبراير 2018 تم عرض "ودنان" على نيابة أمن الدولة العليا لأول مرة, بتاريخ 7 مايو 2020 وبعد أن قررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيل معتز ودنان بضمان محل إقامته في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا. وأثناء استكمال إجراءات إخلاء سبيله, فوجئ محامي المرصد بتاريخ 9 مايو 2020 بالتحقيق مع "ودنان" بتهمة الترويج لارتكاب أعمال إرهابية, وتمت إعادة تدويره وظهر في نيابة أمن الدولة بتاريخ 9 مايو 2020 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1898 لسنة 2019, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات , ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا. ويتم نظر تجديد أمر حبسه أمامها.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي، وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 9 مايو 2020, تم تدويره بعد إخلاء سبيله في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا بتهمة الترويج لارتكاب جرائم إرهابية قررت نيابة أمن الدولة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

7- **رقم القضية:** (رقم 1898 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الأعصر.
المهنة بالتفصيل: صحفي حر.
نوع جهة العمل: جريدة مصرية خاصة.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ 4 فبراير 2018, ألقت قوات الأمن القبض على "الأعصر" من سيارة أجرة كان يستقلها بمحيط منطقة شارع فيصل, ثم ظهر لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا في 15 فبراير 2018, وخضع للتحقيق على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا, ثم استكملت نيابة أمن الدولة العليا التحقيقات معه بتاريخ 21 فبراير 2018, وقررت حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وبتاريخ 7 مايو 2020 وقررت نيابة أمن الدولة إخلاء سبيله بضمان محل إقامته, وأثناء إنهاء إجراءات إخلاء سبيله بقسم الفيوم, أعيد تدويره وظهر بنيابة أمن الدولة بتاريخ 9 مايو 2020, على ذمة قضية جديدة, تحمل الرقم 1898 لسنة 2019, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات , ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الترويج لارتكاب جرائم إرهابية.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا. ويتم تجديد حبسه أمامها.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.
آخر تطورات القضية: في 9 مايو 2020, تم تدويره بعد إخلاء سبيله على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا بتهمة الترويج لارتكاب جرائم إرهابية قررت نيابة أمن الدولة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.

8- **رقم القضية:** (رقم (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسين الحسيني.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي.
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.
الموقف القانوني: إخلاء سبيل بضمان محل إقامته.
تفاصيل القضية: حسب رواية الصحفي، تم التحقيق معه بخصوص 3 أمور، أولًا 3 تقارير صحفية اجتماعية قام بتصويرها بالاتفاق مع أحمد السخاوي، وذلك لتقديمها للتليفزيون العربي. ثانيًا عمله مع موقع "المصريون". ثالثًا تواصل شخص معه من مؤسسة إعلامية بالخارج (يرجح أنها في تركيا) وطلب منه العمل معه، إلا أن الحسيني رفض.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية مازالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي، ويقوم محامي المؤسسة بالحضور معه جلسات تجديد الحبس.
آخر تطورات القضية: في 10 مايو 2020، قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيله بضمان محل إقامته.

9- **رقم القضية:** (رقم 215 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى دياب.
المهنة بالتفصيل: محرر صحفي جريدة الفجر سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: بدأت الواقعة عندما فُوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا من موقع اليمن العربي التابع لجريدة الفجر في أكتوبر 2019, وحين توجه لمقر الجريدة للحصول على مستحقاته المالية فوجئ بمنعه من الدخول ولذلك تقدم الصحفي بمحضر إثبات حالة بتقديم شكوى في مكتب العمل, وشكوى في التأمينات, وحين تعذر على مكتب العمل الوصول إلى تسوية ودية تمت إحالة الدعوى للمحكمة العمالية المختصة, وتحدد لنظرها جلسة 26 فبراير 2020 أمام الدائرة 10 عمال بمحكمة جنوب الجيزة.

الطلبات: قدمت محامية المرصد طلب بالتأجيل للاطلاع على ما قدم من محامي المدعى عليه.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي, المنعقدة بمحكمة الجيزة الابتدائية.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, إذ قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.

آخر تطورات القضية: في 13 مايو 2020, قررت الدائرة 10 عمال كلي، المنعقدة بمحكمة جنوب الجيزة الابتدائية, التأجيل لجلسة 8 يوليو للاطلاع على ما قدمه محامي المدعى عليه.

10- **رقم القضية:** الطعن (رقم 39418 لسنة 72 ق).
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: المرصد المصري للصحافة والإعلام.
ضد: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام.

تفاصيل الطعن: انضم المرصد المصري للصحافة والإعلام، للطعن المرفوع من رئيس تحرير جريدة المشهد، مجدي شندي، ضد المجلس الأعلى للإعلام، حيث فوجئ الطاعن بصفته وسائر العاملين بمهن الإعلام والصحافة بجميع روافدها وصورها المرئية والمسموعة والمكتوبة والإلكترونية، بل وغيرهم ممن لديهم صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، بأن المطعون ضده بصفته، قد أصدر القرار رقم 16 لسنة 2019 بإصدار لائحة الجزاءات والتدابير التي يجوز توقيعها على الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الصادر بقانون رقم 180 لسنة 2018، هي اللائحة التي اتسمت بانتهاك الدستور والقانون رقم 180 لسنة 2018، مخالفة إياهما على النحو الذي يصيب كل الجزاءات التي وردت بها بعدم الدستورية، وطالب الطلب المستعجل بوقف تنفيذ القرار رقم 16 لسنة 2019 من المجلس الأعلى للإعلام وما ترتب عليه من آثار مع تنفيذ الحكم بمسودته بدون إعلان، وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون عليه وتنفيذ الحكم بمسودته دون إعلان.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الثانية مفوضين – مجلس الدولة.

آخر تطورات القضية: في 14 مايو 2020، قررت الدائرة الثانية مفوضين، تأجيل نظر الطعن لجلسة 25 يونيو، إداريًا، تطبيقًا لقرار وزير العدل بتعليق الجلسات بالمحاكم.

الأسبوع الثالث: (15 – 21 مايو)

11- **رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مصطفى الخطيب.
المهنة بالتفصيل: مترجم صحفي بوكالة "أسوشيتد برس".
نوع جهة العمل: وكالة أنباء أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن طرة.
تفاصيل القضية: في مساء السبت 12 أكتوبر 2019, تم إلقاء القبض على الصحفي من منزله بالقاهرة, وذلك بعد نشر الوكالة لخبر عن اعتقال طالبين بريطانيين, وبتاريخ 14 أكتوبر 2019, ظهر الصحفي بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المرصد, بالحضور مع الصحفي, بجلسة التجديد, وبالتنسيق مع فريق الدفاع عنه.
آخر تطورات القضية: في 3 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة تجديد حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات, وفي 17 مايو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار رأفت زكي تأجيل الجلسة إلى 1 يونيو 2020, إداريًا.

12- **رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الصياد.
المهنة بالتفصيل: مصور صحفي حر.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).
تفاصيل القضية: في مساء يوم الثلاثاء 26 نوفمبر 2019, ألقي القبض على الصحفي برفقة زوجته الصحفية سولافة مجدي, أثناء توجههما لسيارتهما بأحد شوارع منطقة البحوث, ثم تم واقتيادهما إلى قسم الدقي, وترحيلهما فيما بعد إلى أحد مقرات الأمن الوطني, وفي مساء اليوم التالي, الأربعاء 27 نوفمبر 2019, تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا والتي حققت معهما وقررت حبسهما 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وإشاعة وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرارًا بعد. ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المرصد, بتقديم الدعم القانوني للصحفي.
آخر تطورات القضية: في 5 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجة, تجديد أمر حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي 17 مايو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار رأفت زكي, تأجيل الجلسة إلى 1 يونيو 2020, إداريًا.

13- **رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد شاكر.
المهنة بالتفصيل: صحفي في "روز اليوسف".
نوع جهة العمل: جريدة قومية.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: في فجر الخميس 28 نوفمبر 2019, ألقي القبض على "شاكر" من منزله في طوخ بمحافظة القليوبية, وبتاريخ 30 نوفمبر 2019 ظهر لأول مرة أمام نيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرار بعد.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المرصد, بتقديم الدعم القانوني ومتابعة القضية إعلاميًا.
آخر تطورات القضية: في 5 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار معتز خفاجة, تجديد أمر حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي 17 مايو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, برئاسة المستشار رأفت زكي, تأجيل الجلسة إلى 1 يونيو 2020, إداريًا.

14- **رقم القضية:** (رقم 488 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: سولافة مجدي.
المهنة بالتفصيل: مراسلة صحفية حرة.
نوع جهة العمل: حر.
الموقف القانوني: الصحفية محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القناطر نساء.
تفاصيل القضية: في مساء الثلاثاء 26 نوفمبر 2019 تم القبض على الصحفية وزوجها الصحفي حسام الصياد، من منطقة الدقي، واقتيادهما إلى قسم الدقي، وتم ترحيلهما إلى واحد من مقرات الأمن الوطني، وفي مساء اليوم التالي، الأربعاء 27 نوفمبر 2019، تم عرضهما على نيابة أمن الدولة العليا والتي حققت معهما، وقررت حبسهما 15 يومًا على ذمة التحقيقات بالقضية 488 لسنة 2019.
التهم الموجهة: مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بِشأنها قرار حتى الآن.
مجهودات المؤسسة في القضية: عقب واقعة القبض عليها توجه محامي المؤسسة إلى قسم الدقي للاستفسار عن تواجدها والصحفي حسام الصياد، إلا أن القسم أنكر وجودهما ومنع محامي المؤسسة من الدخول، ومن ثَمّ تمكن المحامي من الدخول إلى مباحث القسم والتي بدورها أنكرت وجودهما، وفي اليوم التالي توجه محامي المؤسسة لنيابة أمن الدولة العليا لحضور التحقيقات، عقب ظهورهما.
آخر تطورات القضية: في 5 مايو 2020، قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار معتز خفاجة، تجديد أمر حبسها 45 يومًا على ذمة التحقيقات. وفي 17 مايو 2020، قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، برئاسة المستشار رأفت زكي، تأجيل نظر الجلسة إلى 1 يونيو 2020، إداريًا.

15- **رقم القضية:** (رقم (441) لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: حسام الدين مصطفى.
المهنة بالتفصيل: محرر رياضي بموقع ''بطولات".
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بطرة تحقيق).
تفاصيل القضية: في تمام الساعة الثالثة عصرًا يوم 28 يونيو 2018 ألقت قوات الأمن القبض على حسام مصطفى من منزله بالعياط, وبتاريخ 14 يوليو 2018 ظهر الصحفي لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وخضع للتحقيق وقررت النيابة حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وبتاريخ 27 نوفمبر 2018 تم استكمال التحقيقات معه, ومازال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث وإذاعة أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا ولم يتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر عن الصحفي, ويقوم محامي المرصد, بحضور جلسات نظر أمر الحبس معه, وقدم محامي المرصد, الأرشيف الصحفي الخاص به, والذي يتكون من أخبار جميعها تتصل بكرة القدم, وأقر أمام المحكمة بأن المتهم صحفي يعمل كمحرر بالأخبار الرياضية فقط, وأن آخر خبر قام بتحريره بتاريخ 27 يونيو 2018 -أي قبل القبض عليه بيوم واحد- كان خبرًا رياضيًا لا يمكن أن يمثل خطرًا على الأمن والسلم العام.
آخر تطورات القضية: في 6 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة برئاسة المستشار معتز خفاجة, تجديد أمر حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات, وفي 19 مايو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تأجيل الجلسة إداريًا إلى 3 يونيو 2020.

16- **رقم القضية:** (رقم 1480 لسنة 2019) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مي مجدي عبد المجيد محمد.
المهنة بالتفصيل: معدة متخصصة بالفقرة الاجتماعية المصرية, ببرنامج ''جو تيوب", بالتليفزيون العربي.
نوع جهة العمل: قناة تليفزيونية أجنبية خاصة.
الموقف القانوني: محبوسة احتياطيًا على ذمة التحقيقات.
تفاصيل القضية: بتاريخ الاثنين 30 سبتمبر 2019, تم إلقاء القبض على الصحفية من منزلها الكائن بمركز ملوي, بمحافظة المنيا, وظلت الصحفية رهن الاختفاء القسري بمكان غير معلوم بمحافظة المنيا 35 يومًا. وفي اليوم الـ 36 ظهرت الصحفية لأول مرة بنيابة أمن الدولة العليا, وتم التحقيق معها على ذمة القضية 1480 لسنة 2019, وقررت النيابة حبسها لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات, وحددت النيابة للنظر في أمر تجديد حبسها من عدمه جلسة الأحد 17 نوفمبر 2019, وتم إيداعها بسجن القناطر نساء. وبالرغم من وجود اسمها بكشف التجديدات بالنيابة, وبالرغم من حضور مأمورية سجن القناطر, إلا أن الصحفية لم تحضر من محبسها في هذا اليوم, وقررت النيابة التأجيل لجلسة اليوم التالي.
التهم الموجهة: الانضمام لجماعة إرهابية, بث ونشر أخبار كاذبة, استخدام أحد المواقع على شبكة المعلومات الدولية لبث ونشر هذه الأخبار, ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا ويتم النظر في تجديد حبسها أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المرصد, بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفية, ويقوم بالحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية.
آخر تطورات القضية: 19 مايو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة, تأجيل الجلسة إداريًا إلى 4 يونيو 2020.

17- **رقم القضية:** (441 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: عادل صبري.
المهنة بالتفصيل: رئيس تحرير "موقع مصر العربية".
نوع جهة العمل: موقع صحفي خاص.
الموقف القانوني: محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القناطر رجال.
تفاصيل القضية: بتاريخ 3 أبريل 2018 قامت قوات الأمن باقتحام مقر موقع مصر العربية، الذي يرأس تحريره الصحفي عادل صبري، وقامت قوات الأمن بإلقاء القبض على الصحفي، وتشميع مقر الموقع واقتياده إلى قسم شرطة الدقي. وبتاريخ 4 أبريل 2018 تم عرضه على نيابة الدقي على ذمة القضية رقم 4681 لسنة 2018 جنح الدقي، ووجهت له النيابة العامة الاتهامات باستخدام برامج غير أصلية، وإدارة موقع بدون ترخيص وقررت النيابة حبسه لحين ورود تحريات الأمن الوطني. في صباح اليوم التالي، 5 أبريل 2018 وردت تحريات الأمن الوطني، والتي سطر فيها انتماء الصحفي لجماعة الإخوان المسلمين، ونشره أخبار وبيانات كاذبة على موقع مصر العربية، من شأنها تكدير الأمن والسلم العام، والتحريض على التظاهر كما جاء بالتحريات أن الصحفي صادر له أمر ضبط وإحضار من نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا، والمعروفة إعلاميا بـ "الحراك الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين"، وقررت نيابة الدقي إخلاء سبيله بكفالة قدرها 10000 جنيه مصري على ذمة القضية الأولى. وفي 10 يوليو 2018 تم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا، على ذمة قضية أخرى رقم 441 لسنة 2018، وحققت معه النيابة على خلفية تقرير مترجم من صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية نشره موقع مصر العربية بعنوان "المصريون يزحفون للانتخابات من أجل 3 دولارات"، وقررت حبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات، ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.
التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، وبث ونشر أخبار كاذبة.
الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا، ولم يتخذ بِشأنها قرار بعد، ويتم النظر في تجديد أمر حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة، دوائر الإرهاب.
مجهودات المؤسسة في القضية: حضر محامي المؤسسة مع المتهم منذ القبض عليه والتحقيق معه، ومَثُل بكل جلسات التجديد السابقة بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي. وكان فريق الدفاع قد أوضح سابقًا للمحكمة أن الخبر الذي تم حبس الصحفي بسببه هو مجرد خبر مترجم من نيويورك تايمز، وأن الموقع عندما نشر هذا الخبر، نشر في نفس الوقت رد الحكومة المصرية عليه، من باب الحيادية وعرض الرأي والرأي الآخر، وهذا هو جوهر العمل الصحفي.
آخر تطورات القضية: 19 مايو 2020، قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة، تأجيل الجلسة إلى 3 يونيو 2020 أجل إداري.

18- **رقم القضية:** (رقم 1365 لسنة 2018) حصر أمن الدولة العليا.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: محمود حسين جمعة.
المهنة بالتفصيل: مدير مراسلي ''مكتب الجزيرة بالقاهرة'' سابقًا.
نوع جهة العمل: قناة إخبارية أجنبية.

الموقف القانوني: الصحفي محبوس احتياطيًا على ذمة التحقيقات بسجن القاهرة للمحبوسين احتياطيًا (المعروف بسجن طرة).

تفاصيل القضية: بتاريخ 21 ديسمبر 2016, كان قد تم القبض على الصحفي محمود حسين جمعة, وتم عرضه على ذمة القضية 1152 لسنة 2016 حصر أمن الدولة العليا, حيث وجهت له اتهامات بالانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة, وظل قيد الحبس الاحتياطي على ذمة هذه القضية حتى جاء قرار محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة في 21 مايو 2019 باستبدال حبسه الاحتياطي بأحد التدابير الاحترازية, وانتقل الصحفي من السجن المودع به إلى قسم الشرطة لاستكمال إجراءات إخلاء سبيله, إلا أنه فوجئ بعرضه مرة أخرى أمام نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 25 مايو 2019 على ذمة قضية جديدة وهي القضية رقم 1365 لسنة 2019 والتي يواجه بها ذات الاتهامات التي نسبت إليه بالقضية الأولى, وحتى الآن ما زال الصحفي قيد الحبس الاحتياطي منذ قرابة الثلاثة أعوام.

التهم الموجهة: الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون, وبث ونشر أخبار كاذبة.

الجهة المنظور أمامها القضية: القضية ما زالت قيد التحقيقات بنيابة أمن الدولة العليا, ولم يتخذ بِشأنها قرار حتى الآن, ويتم النظر في تجديد حبسه أمام محكمة الجنايات المنعقدة بغرفة المشورة, دوائر الإرهاب.

مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المؤسسة بمتابعة القضية السابقة مع المحامي الأصيل للصحفي, ويقوم بالحضور منذ أولى جلسات التجديد على ذمة القضية الحالية, وذلك بالتنسيق مع فريق الدفاع عن الصحفي.

آخر تطورات القضية: في 4 مايو 2020, قررت الدائرة الثانية جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد امناء الشرطة بطرة تجديد حبسه 45 يومًا على ذمة التحقيقات وفي 19 مايو 2020, قررت الدائرة الأولى جنايات (إرهاب) المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة تأجيل الجلسة إلى 3 يونيو 2020 أجل إداري.

19- **رقم القضية:** (رقم 745 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مروة نبيل عبد الفتاح.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة النهار (شركة الوقائع العربية للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع).

تفاصيل القضية: تنفيذًا للحكم الذي حصلت عليه الصحفية مروة نبيل, في القضية رقم 641 لسنة 2017 والمقيدة برقم 1032 لسنة 136 ق, والتي تم الحكم فيها بإلزام المدعى عليه بصفته (جريدة النهار) بأن يؤدي للمدعية مبلغ وقدره 5 آلاف جنيه, تعويضًا عما لحقها من أضرار مادية وأدبية جراء الإنهاء التعسفي لعلاقة العمل, ومبلغ وقدره ألف جنية مقابل مهلة الإخطار, ومبلغ وقدره ألف و225 جنيه مقابل رصيد الإجازات.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: قام محامي المرصد, برفع دعوى احتساب فترة تأمينية ضد الهيئة العامة للتأمينات, وذلك لإلزام المدعى عليهما باحتساب الفترة التأمينية للطالبة عن المدة من يونيو 2013 إلى يناير 2017, واستخراج ''البرينت'' التأميني بوظيفة محررة صحفية.
آخر تطورات القضية: أول جلسة للدعوى في 20 مايو 2020, قررت الدائرة الرابعة عمال الجيزة تأجيل القضية إلى جلسة 15 يوليو 2020, أجل إداري، تطبيقًا لقرار وزير العدل بتعليق الجلسات بالمحاكم.

20- **رقم القضية:** (رقم 741 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: أحمد بكر.
المهنة بالتفصيل: ديسك مان بجريدة التحرير سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عمل "أحمد" لجريدة التحرير (مؤسسة التحرير للنشر والطباعة والتوزيع الصحفية), منذ عام 2014 وحتى عام 2019, وفوجئ الصحفي بفصله تعسفيًا في يونيو 2019, برغم وجود عقد عمل يجدد تلقائيًا كل عام, وتم فصله من التأمينات, وحاول مرارًا معرفة السبب وتسوية الأمر بشكل ودي, إلا أن إدارة الجريدة لم تحرك ساكنًا, بالإضافة إلى التعدي عليه بالضرب وسط الزملاء, وهي الواقعة التي حرر لها محضر ضرب ضد الجريدة, وحرر شكوى بمكتب العمل لإثبات واقعة الفصل التعسفي, وعقب ذلك قام مكتب العمل بإحالة الشكوى إلى المحكمة المختصة.
الطلبات: التعويض عن الفصل التعسفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة 10 عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفي في هذه القضية, حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم شكوى في مكتب العمل بواقعة الفصل وعلى إثر ذلك قام مكتب العمل بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة, ويقوم محامي المرصد بحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة.
آخر تطورات القضية: أول جلسة للقضية في 20 مايو 2020, قررت الدائرة 10 عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة الجيزة, التأجيل لجلسة 15 يوليو إداريًا تطبيقًا لقرار وزير العدل بتعليق الجلسات بالمحاكم.

الأسبوع الرابع (22 –28 مايو)

21- **رقم القضية:** (رقم 621 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: مها البديني.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة ''اليوم السابع'' سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عملت" مها", محررة صحفية بجريدة اليوم السابع, التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة, وذلك منذ 5 أكتوبر 2013, وحتى 30 نوفمبر 2014, تاريخ فصلها تعسفيًا, وعلى إثر ذلك أقامت الدعوى رقم 127 لسنة 2015 عمال كلي الجيزة, ضد كلًا من, رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته, والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته.
وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 20 يوليو 2017, وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني ''هيئة التأمينات'', لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعى عليه الأول من الفترة منذ 5 أكتوبر 2013, وحتى 30 نوفمبر 2014. وتم رفع استئناف وتم رفضه وتأييد حكم أول درجة. وتم رفع هذه الدعوى وطالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة منذ 5 أكتوبر 2013,و حتى 30 نوفمبر 2014, واستخراج البرينت التأميني بوظيفة محررة صحفية.
الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.
الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولى عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة.
مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية, حيث قامت الوحدة القانونية بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة, وتم طلب حجزها للحكم من قبل محامية المرصد وذلك لاكتمال شكلها القانوني والموضوعي، وتم الحكم بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى إلي الدائرة الأولى عمال, محكمة شمال الجيزة.
آخر تطورات القضية: في 24 مايو 2020, قررت الدائرة الأولي عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة شمال الجيزة , التأجيل إداريًا للقرار السابق لجلسة 12 يوليو 2020 وهو للإعلان بالإحالة وكلفت المدعية بالإعلان.

الأسبوع الأخير (29 – 31 مايو)

22- **رقم القضية:** (رقم 92 لسنة 2020) عمال كلي الجيزة.
اسم الصحفي/ة الإعلامي/ة: صفاء عبد الرازق.
المهنة بالتفصيل: صحفية بجريدة ''اليوم السابع" سابقًا.
نوع جهة العمل: صحيفة خاصة.

تفاصيل القضية: عملت "صفاء", محررة صحفية بجريدة اليوم السابع, التي تصدر عن المؤسسة المصرية للصحافة, وذلك منذ 1 مايو 2013, وحتي 8 يونيه 2014, ليتم فصلها تعسفيًا , ومن ثم أقامت الدعوى رقم 2046 لسنة 2014 عمال كلي الجيزة 127 لسنة 2015 ضد كلًا من, رئيس مجلس إدارة جريدة اليوم السابع بصفته, والممثل القانوني للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بصفته. وصدر الحكم في الدعوى بتاريخ 26 أكتوبر 2017, وقضى منطوقه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للمدعى عليه الثاني ''هيئة التأمينات", لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبثبوت علاقة العمل بين المدعية والمدعى عليه الأول, من الفترة 1 مايو 2013 إلى 8 يونيه 2014. وتم رفع استئناف ورفضه وتأييد حكم أول درجة. وتم رفع هذه الدعوى التي طالبت فيها باحتساب الفترة التأمينية لها عن المدة من 1 مايو 2013 إلى 8 يونيو 2014, واستخراج ''البرينت" التأميني بوظيفة محررة صحفية.

الطلبات: إلزام التأمينات الاجتماعية باحتساب الفترة التأمينية للصحفية عن عملها الصحفي.

الجهة المنظور أمامها القضية: الدائرة الأولي عمال كلي الجيزة, المنعقدة بمحكمة السودان.

مجهودات المؤسسة في القضية: المرصد هو الدفاع المباشر للصحفية في هذه القضية, حيث قامت الوحدة القانونية بالمرصد بتقديم طلب للجان فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية, ثم تحريك دعوى قضائية ضد الهيئة, وحضور جلسات نظر الدعوى وإتمام الأوراق القانونية اللازمة, وتم طلب حجزها للحكم من قبل محامي المرصد وذلك لاكتمال شكلها القانوني والموضوعي.

آخر تطورات القضية: في 31 مايو 2020, قررت هيئة المحكمة الحكم بإلزام التأمينات المدعى عليها باحتساب الفترة التأمينية.

ثالثًا: تصنيف القضايا وفقًا لنوع القضية:

يمكن تصنيف القضايا السابقة وفقًا لنوع القضية, فنجد أن قضايا الانضمام لجماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور وبث ونشر الأخبار الكاذبة, قد احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة القضايا حوالي 45.45% من إجمالي القضايا بواقع 10 قضايا, وبالمرتبة الثانية تساوت قضايا الفصل التعسفي مع قضايا مشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها, وبث أخبار كاذبة بنسبة 18.18% وبواقع 4 قضايا لكلًا منهما, وفي المرتبة الثالثة جاءت قضايا احتساب الفترة التأمينية عن العمل الصحفي حوالي 9.09% بواقع قضيتين, والمرتبة الرابعة تساوت كل من قضية إشكال في حكم تنفيذي, وقضية طعن ضد قرارات المجلس الأعلى للإعلام بنسبة 4.54% بواقع قضية لكل منهما.

رابعًا: تصنيف القضايا وفقًا للجهة المنظور أمامها القضية:

11
دوائر جنايات الإرهاب

3
نيابة أمن الدولة العليا

6
دوائر العمال

1
دوائر استعجال

1
مجلس الدولة

جاءت بالمرتبة الأولى، دوائر جنايات الإرهاب والتي نظرت 11 قضية بنسبة 50% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثانية جاءت دوائر العمال التي نظرت 6 قضايا بنسبة حوالي 27.27% من إجمالي القضايا، وفي المرتبة الثالثة جاءت نيابة أمن الدولة العليا والتي نظرت 3 قضايا بنسبة 13.63%، وفي المرتبة الرابعة تساوت دائرة الاستعجال مع قضاء مجلس الدولة بنسبة 4.54% بواقع قضية لكل منهما.

خامساً: تصنيف القضايا وفقًا للأحكام والقرارات الصادرة:

جاءت قرارات التأجيل الإداري في المرتبة الأولى بواقع 14 قرار بنسبة 63.63% من إجمالي القضايا, وذلك بسبب قرار تعليق العمل بالمحاكم الصادر من وزير العدل نتيجة انتشار وباء كورونا. وفي المرتبة الثانية جاءت قرارات إخلاء السبيل بضمان محل الإقامة بواقع 3 قرارات بنسبة 13.63%. وفي المرتبة الثالثة جاءت قرارات الحبس 15 يومًا على ذمة التحقيقات بواقع قراران بنسبة 9.09%. وفي المرتبة الأخيرة تساوت القرارات التالية: تجديد الحبس على ذمة التحقيقات, التأجيل للاطلاع على ما قدمه محامي المدعى عليه, إلزام التأمينات باحتساب الفترة التأمينية وذلك بنسبة 4.54% بواقع قرار واحد لكل قضية.

وختامًا, فإن ما تم سرده هو نتاج برنامج الدعم القانوني بمؤسسة ''المرصد المصري للصحافة والإعلام''، خلال شهر مايو 2020, ويؤكد المرصد على استمراريته في دعم الصحفيين والإعلاميين الذين يتعرضون لانتهاكات تتعلق بامتهانهم الصحافة أو الإعلام, كما أنه متاح دائمًا لكل من يرغب في استشارة قانونية تتعلق بحقوقه كصحفي أو كإعلامي، وسيظل ''المرصد المصري للصحافة والإعلام'' مستمرًا في أداء رسالته إلى أن تزدهر حرية الصحافة والإعلام في مصر.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.
تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها, والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية, والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية, ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع, وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين, والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما, والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.